تنطلق بعد عيد الأضحى المبارك وتستمر ٣ أشهر

"العمل" تطلق دوائر تلفزيونية لنظر قضايا العمال بالمناطق النائية

حقوق/ متابعات

تستعد إدارة الهيئات العمالية بوزارة العمل في إطلاق خطوة تجريبية جديدة بعد عيد الأضحى المبارك وتستمر ٣ أشهر، تمكن العمال الذين يقطنون المناطق النائية من متابعة قضاياهم عبر دوائر تلفزيونية، تربط القاضي بأطراف القضية، ويتم الحكم بشكل مباشر؛ سعيًا للتسهيل على أصحاب القضايا، والإسراع في إنجاز المعاملات، ويكون حضور الجلسات عن طريق الشبكة، بكاميرا بينية تجمع القاضي مع أطراف القضية ويطلق الحكم عبر الشبكة، لتجنب عناء الطريق على سكان تلك المناطق.

وكانت وزارة العمل – وسعيًا منها لإنجاز القضايا العمالية، والحد من تكدسها داخل أروقة الهيئات العمالية – أقرت إطلاق آلية جديدة تكفل الإسراع بالبت في القضايا، وحددت مدة لا تزيد عن ١٠ أسابيع للبت في كل ما يردها.

ويمر الإجراء الجديد للقضايا العمالية بـ٣ مراحل، تبدأ من مكاتب الصلح التي لا تتجاوز مدة القضية الواحدة فيها أكثر من أسبوعين، قبل أن تتم إحالتها في حال عدم التوصل إلى أي حلول إلى الهيئة الابتدائية للنظر فيها بمدة لا تتجاوز الـ٤ أسابيع، في حين تنقل بعدها إلى «الهيئة العليا» كآخر محطة للقضية لإصدار الحكم في مدة أقصاها ٤ أسابيع.

وجاءت هذه النقلة التطويرية بعد سنوات من تكدس القضايا العمالية، والتأخر في إنجازها، وينتظر أن تطلق وزارة العمل آليتها الجديدة للإسراع بالبت في قضايا العمال بالمملكة، بعد عيد الأضحى المبارك، لتقليص مدة انتهاء الحكم في القضايا العمالية، التي كانت تأخذ مدة زمنية يتجاوز بعضها السنتين، مبينًا أن مدة الحكم ستقلص إلى ١٠ أسابيع فقط.

يذكر أن مجموع القضايا الواردة لدى الهيئات الابتدائية العام الماضي، بلغت ١٢٠٦٧ قضية، وكان مجموع مبالغ قضايا النزاع المنتهية تجاوز الـ٢٧٠ مليون ريال، وسجل العام الماضي ١٤١٧ قضية قد انتهت بالصلح، وشكلت القضايا الخاصة بالمواطنين السعوديين قرابة ٥ آلاف قضية، فيما كانت قضايا العمال غير السعوديين تقارب ٧ آلاف قضية، كما بلغت نسبة الإنجاز في إنهاء القضايا العمالية لعام ٢٠١٢م ٦١٪، وسجل عدد القضايا المستأنفة ٣١٢٣ قضية.

"مجلس التعاون" يناقش آلية التعامل مع منظمات حقوق الإنسان الدولية

حقوق/ متابعات

ناقش رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي مشروع آلية التعامل مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والذي انتهت من دراسته في صيغته النهائية لجنة الخبراء المختصة تمهيدًا لرفعه إلى المجلس الوزاري لاعتماده خلال اجتماعهم في الرياض مؤخرًا.

وأوضحت الأمانة العامة للمجلس في بيان لها أن «الاجتماع استعرض المقترحات المقدمة من مكتب حقوق الإنسان في الأمانة العامة، وفي مقدمها التعامل مع الهيئات والمؤسسات الأهلية (الوطنية) ومقترح مراجعة الاتفاقات الخاصة بمواضيع حقوق الإنسان».

وتضمنت المقترحات التي ناقشها الاجتماع، وضع كشف بأسماء وبيانات المستشارين والخبراء والقانونيين في مجال حقوق الإنسان من مواطني دول المجلس، إضافة إلى استحداث جائزة باسم مجلس التعاون للبحوث في المواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان.